



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المءلس التنفيذي - الءورة السابعة والسبعون

روما، 10-11 ءيسمبر/كانون الأول 2002

مشاركة الصندوق في المبادرة المعززة

لءيون البلدان الفقيرة المءقلة بالءيون:

التقرير المرحلي لعام 2002



أولا - المقدمة

1 - يهدف هذا التقرير المرحلي لعام 2002 إلى ما يلي:

- إطلاع المجلس التنفيذي على وضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومشاركة الصندوق في هذه المبادرة؛
- إطلاع المجلس التنفيذي على مستجدات السياسات المتعلقة بالمبادرة؛
- تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات محدثة عن جهود الصندوق لتعبئة موارد خارجية إضافية للمساعدة في تمويل مشاركة الصندوق في المبادرة، والتماس المزيد من دعم المجلس التنفيذي لتحقيق هذا الهدف؛ و
- التماس موافقة المجلس التنفيذي على طرح فحوى هذا التقرير المرحلي على الدورة القادمة لمجلس المحافظين بغرض الإحاطة والعلم.

ثانيا - تنفيذ المبادرة

التقدم المحقق حتى الآن والآفاق

- 2 - خلال عام 2002 غدت كل من بوركينا فاسو (التعزيز عند نقطة الإنجاز)، وأثيوبيا، وغانا، وسيراليون مؤهلة للاستفادة من تخفيف الديون في ظل المبادرة المعززة بحيث بلغ العدد الإجمالي للحالات القطرية المعتمدة 26 حالة¹. ووصلت كل من بوليفيا، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، وموزامبيق، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا إلى نقاط إنجازها في ظل المبادرة المعززة، بينما بلغت كل من غيانا ومالي نقطتي إنجازهما في إطار المبادرة الأصلية.
- 3 - وعند استشراف آفاق الأشهر المقبلة يتبين أن بنين ومالي يمكن أن تبغيا نقطة الإنجاز في ظل المبادرة المعززة؛ وقد صدرت وثائق أولية لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار اللتين يمكن لهما لذلك الوصول إلى نقطتي إنجازهما في إطار المبادرة المعززة. كما يمكن إصدار وثائق أولية لجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر. ومن المنتظر أن تصل غيانا والنيجر إلى نقطتي إنجازهما في الفصل الثاني من عام 2003؛ وغينيا وزامبيا في الفصل الثالث من عام 2003؛ والكاميرن، وأثيوبيا، وغامبيا، ورواندا في الفصل الرابع من عام 2003. وهكذا فقد يصل العدد الإجمالي لحالات نقطة الإنجاز إلى 16 حالة.

¹ بالإضافة إلى ذلك تم الإعلان عن أن كوت ديفوار قد استوفت شروط الاستفادة من تدابير تخفيف الديون في إطار مبادرة الديون الأصلية، غير أنه جرى تأخير نقطة الإنجاز.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجدول 1: البلدان الفقيرة الاثنان والأربعون المثقلة بالديون

الحالات القطرية ذات مستويات الديون التي قد تكون محتملة	البلدان التي لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار (12 بلدا)	البلدان التي بلغت نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة المعززة (26 بلدا) حتى مارس/آذار 2002
أنغولا، كينيا، فينتام، اليمن	بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، لاوس، ليبيريا، ميانمار (ليس هناك من نشاط للصندوق فيها)، الصومال، السودان، توغو	بنين، الكاميرون، تشاد، أثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو (بتخفيف ديون مؤقت من الصندوق) غويانا، هندوراس، مدغشقر، ملاوي، مالي، نيكاراغوا، النيجر، رواندا، السنغال، ساو تومي وبرنسيبي، سيراليون (بتخفيف ديون مؤقت من الصندوق)، زامبيا بنقطة اتخاذ قرار ونقطة إنجاز (6): بوليفيا، بوركينا فاسو، موريتانيا، موزامبيق، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا

4 - وبالنسبة للبلدان الستة والعشرين التي بلغت نقطة الإنجاز بموجب مبادرة الديون المعززة فقد تم حتى الآن الالتزام بمبلغ 25 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. ويصل ذلك إلى نحو 40 مليار دولار أمريكي من التخفيف الاسمي لخدمة الديون على مدى الزمن. وبصورة إجمالية فإن حجم ديون هذه البلدان سيهبط من مستوى يناهز 62 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية إلى 27 مليار دولار أمريكي بعد التطبيق الكامل لتدابير المعالجة والمساعدة التقليدية للتخفيف من الديون بموجب مبادرة الديون، والى 22 مليار دولار أمريكي بعد التدابير التثنائية لتخفيف الديون خارج نطاق المبادرة والتي التزمت بها عدة جهات مانحة، مما يشكل خفضا إجماليا للديون بنسبة تقرب من الثلثين. ومن المنتظر أن ينخفض مجموع خدمات الديون السنوية المسددة في الفترة 2001 - 2005 بنسبة تناهز 30% بالمقارنة مع المدفوعات السنوية لخدمة الديون المسددة في الفترة 1998-1999. ويعنى ذلك انخفاضا متوسطا سنويا في مدفوعات خدمة الديون قدره 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المنتظر أن تتخفف قيمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات وذلك من متوسط سنوي قدره 16.1% إلى 8.8% في عام 2005 (رغم الانخفاضات الأخيرة في إيرادات التصدير العائدة إلى عوامل خارجية)، كما أن من المتوقع أن تهبط قيمة خدمة الديون بالمقارنة مع الإيرادات الحكومية من معدل متوسط قدره 24.3% سنويا في الفترة 1998-1999 إلى 13.1% في الفترة 2001-2005. وسيتيح تخفيف الديون للحكومات أن تزيد كثيرا من الموارد المكرسة للحد من الفقر. وزاد الإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية في بلدان نقطة اتخاذ القرار الستة والعشرين من 37 إلى 47% بين عامي 1999 و 2001. وفي المتوسط فإن هذه البلدان ستفق على القطاعات الاجتماعية في الفترة 2002-2005 أكثر من ثلاثة أضعاف ما تزمع إنفاقه على خدمة الديون في الفترة ذاتها. وينتظر أن يزيد الإنفاق الاجتماعي من 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1999 إلى 9% من هذا الناتج عام 2002. وكحصاة من الإيرادات الحكومية فإن الإنفاق الاجتماعي سيرتفع من 37% قبل تخفيف الديون إلى ما متوسطه 55% اعتبارا من ذلك.



إنجازات بلدان نقطة اتخاذ القرار الستة والعشرين

(حتى يوليو/تموز 2002)

- تمت الموافقة على تخفيف ديون 26 بلدا من أصل البلدان الثمانية والثلاثين التي كان من المتوقع أن تحتاج إلى مثل هذه التدابير. وتواجه البلدان التي لم تصل إلى نقطة اتخاذ القرار بعد تحديات خطيرة حيث أن معظمها منكوبة بالنزاعات و/أو تواجه مشكلات متأخرات ضخمة.
- بلغت ستة بلدان نقاط الإنجاز التي يتم عندها إطلاق تدابير تخفيف الديون بدون شروط. ومشاركة المقرضين عالية لكنها غير كاملة.
- يتلقى عشرون بلدا تخفيفا مؤقتا للديون.
- تم خفض متوسط صافي القبمة الحالية للديون الخارجية بنحو نسبة الثلثين (مع أشكال أخرى للتخفيف من الديون).
- ستكون خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات في الفترة 2001-2005 نصف ما كانت عليه في الفترة 1998-1999 (8% عوضا عن 16.5%) بالمقارنة مع المتوسط السائد في البلدان النامية الأخرى الذي يزيد على 20%.
- انخفضت خدمة الديون كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من 4% في الفترة 1998-1999 إلى 2%.
- من المنتظر أن تخفض خدمة الديون كنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية من 24% في الفترة 1998-1999 إلى نحو 10% بحلول عام 2005.
- من المنتظر أن يشهد الإنفاق الاجتماعي زيادة كبيرة، وسيغطي جانب من هذا الإنفاق من الموارد المحررة بفضل تخفيف الديون في ظل المبادرة. وسيرتفع الإنفاق على أنشطة الحد من الفقر من أقل من ضعفي ما ينفق على مدفوعات خدمة الديون إلى أكثر من أربعة أضعاف ذلك.

5 - وما يزال تنفيذ المبادرة يواجه التحديات. فأولا ينبغي أن تواصل البلدان التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والحد من الفقر لتصل إلى نقطة إنجازها العائمة. وواجهت بلدان عديدة في هذه المجموعة مشكلات في تنفيذ برامج الاقتصاد الكلي (غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هندوراس، ملاوي، نيكاراغوا، النيجر، رواندا، السنغال، ساو تومي وبرنسيبي)، ولو أن هذه المشكلات كانت ذات طابع مؤقت بالنسبة لبعض تلك البلدان (هندوراس، النيجر، رواندا). وتبين لعدد آخر من البلدان أن تنفيذ عوامل تحفيز نقطة الإنجاز في الميادين الاجتماعية والهيكلية يتطلب وقتا أطول مما هو متوقع. وعانت بلدان أخرى (بنين، الكاميرون، مالي) من تأخير في إعداد وثائق كاملة لاستراتيجيات الحد من الفقر.

6 - وغدت مهمة بلوغ مستوى القدرة على تحمل الديون الخارجية والحفاظ عليه أمرا أشد صعوبة بفعل تدهور المناخ الاقتصادي العالمي. وتعتمد كل بلدان المبادرة عمليا اعتمادا شديدا على السلع الأولية في الحصول على عائدات التصدير والإيرادات الحكومية، ونتيجة لذلك فإنها تظل ضعيفة إزاء هبوط أسعار السلع العالمية والتطورات الخارجية المعاكسة الأخرى. وبالمستطاع جعل سياسات البلدان المتقدمة أكثر دعما لقدرة البلدان النامية على تحمل الديون (ومن ثم مساندة جهود تلك البلدان في الحد من الفقر). وفي الوقت ذاته فإن بمقدور بلدان المبادرة أن تنفذ تدابير لإصلاح السياسات بغية تنويع قاعدة صادراتها، وأن تحظى في ذلك بتمويل خارجي مناسب بشروط وأوضاع تيسيرية للغاية. وتوفر مبادرة الديون المعززة إمكانية للحصول على مزيد من التخفيف للديون عند نقطة الإنجاز في الحالات الاستثنائية التي تحدث فيها العوامل الخارجية تغييرات أساسية سلبية في الظروف الاقتصادية للبلاد. وهذا ما ينطبق على حالة بوركينافاسو التي تمت الموافقة على منحها المزيد من التخفيف للديون عام 2002.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

7 - أما بالنسبة للبلدان الاثنى عشر التي لم تبلغ نقطة اتخاذ القرار بعد (ثمانية منها متأثرة بالنزاعات و/أو ذات متأخرات ضخمة) فإن الحاجة تدعو إلى إيصالها إلى هذه النقطة حالما تسمح الظروف بذلك. والتحديات الماثلة أمام هذا هائلة في غمرة كفاح هذه البلدان لتحقيق السلام والاستقرار الداخلي، وتطبيق سياسات اقتصادية صائبة، وتطوير قدراتها في ميدان الإدارة الاقتصادية. وقد تتسم عملية إعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بالصعوبة على وجه خاص في بعض تلك البلدان، حيث أن هناك مجموعات سكانية نازحة ضخمة في بعضها، وهي تواجه صعوبة في تطبيق الأساليب التشاركية ذات القاعدة العريضة. ويقر المجتمع الدولي بالحاجة إلى المرونة في هذا الصدد. وفيما يتصل بالمتأخرات فإن المؤسسات المالية الدولية مدعوة إلى التعامل مع المسألة بطريقة تفاعلية وخلاقة لضمان عدم تأخير نقاط اتخاذ القرارات بعد بلوغ الظروف الأساسية لها. وفي ضوء ذلك، فإن المتأخرات تدرج الآن ضمن الديون المستحقة في التاريخ الفاصل للديون المؤهلة.

التكاليف الكلية لمبادرة الديون وتمويلها

8 - زادت التكلفة الكلية للمبادرة الإجمالية بصافي القيمة الحالية لعام 2001، كما يتضح من الجدول 2، بحيث وصلت الآن إلى 37.2 مليار دولار أمريكي (أو 46 مليار دولار أمريكي عند إدراج ليبيريا، والصومال، والسودان).

الجدول 2: تقديرات محدثة لتكاليف مبادرة الديون
(تشمل 34 بلدا، وبمليارات الدولارات الأمريكية)

النسبة المئوية من التكاليف الكلية	تقدير التكاليف بصافي القيمة الحالية لعام 2001	تقدير التكاليف بصافي القيمة الحالية لعام 2000	تقدير التكاليف بصافي القيمة الحالية لعام 2001
51.8	19.2	17.1	الجهات المقرضة الثنائية والتجارية
48.2	17.9	16.1	الجهات المقرضة متعددة الأطراف (مصرف التنمية الأفريقي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الخ...)
100.0	37.2	33.2	التكاليف الكلية (باستثناء ليبيريا، والصومال، والسودان)
123.7	46.0	41.6	التكاليف الكلية (بما في ذلك ليبيريا، والصومال، والسودان)

المصدر: تقديرات موظفي صندوق النقد الدولي/البنك الدولي (سبتمبر/أيلول 2002).

9 - ومن المفترض أن تحشد المؤسسات المالية الدولية موارد داخلية ضمن قدراتها المالية، غير أن نسبة التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية لم تحدد، وهي تتباين في واقع الحال من مؤسسة إلى أخرى. وتستخدم المؤسسات المالية الدولية المشاركة طائفة متنوعة من النهج المالية لإمماج تكاليف مبادرة الديون ضمن ميزانياتها، وقد تمكنت المؤسسات ذات الهيكل المالي القوي والمتنوع من أن تقوم بذلك. غير أن الحاجة دعت في العديد من الحالات إلى موارد خارجية



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إضافية أيضا. وعلى سبيل المثال فإن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية سيمول نحو 72.7% من تدابير تخفيف الديون فيه من موارده الذاتية، في حين أن نسبة 27.3% سيجري تمويلها من خلال صندوق أمانة مبادرة الديون في ظل ترتيبه متعددة الأطراف. وسيتلقى مصرف التنمية الأفريقي موارد من صندوق أمانة المبادرة لتغطية نحو 84% من تكاليف مبادرة الديون فيه، في حين أنه سيستخدم 370 مليون دولار أمريكي (أو نحو 16.1%) من موارده الذاتية لتمويل تخفيفه للديون.

10 - وكان صندوق أمانة مبادرة الديون قد أنشئ تحت إدارة البنك الدولي لتقليل اثر تخفيف الديون على قاعدة موارد المؤسسات المالية الدولية المشاركة لمساعدة المقرضين متعددي الأطراف على تمويل مشاريعهم. وقدمت بلدان عديدة مقادير ضخمة من الموارد إلى هذا الصندوق. و"صندوق أموال أمانة مبادرة الديون هو أداة تحت تصرف الجهات المانحة للصندوق. [فهو] يوفر التمويل إلى الجهات المقرضة المؤهلة، بناء على تعليمات الجهات المانحة". ومن حيث المبدأ فإن كل المؤسسات المالية التي تواجه صعوبات في المشاركة في مبادرة الديون وفقا للمبادئ الأساسية للإضافة والسلامة المالية مؤهلة للاستفادة من صندوق أموال أمانة المبادرة إذا ما قررت ذلك الجهات المانحة لهذا الصندوق، وقد احتوت الوثيقة REPL.VI/2/INF.4، المعنونة "دعم الجهات المقرضة الإقليمية وشبه الإقليمية متعددة الأطراف من صندوق أموال الأمانة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" على معلومات من البنك الدولي عن هيكل صندوق أموال أمانة المبادرة وطريقة عمله.

11 - وسلطت الوثيقة الضوء أيضا على مسألة الفجوة القائمة بين الموارد المتاحة حاليا والاحتياجات من الموارد التي لم يتم التعهد بتلبيتها حتى الآن. وفي الاجتماع التقني لصندوق أموال أمانة المبادرة، الذي عقد في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2002، استعرضت الجهات المانحة التقديرات الراهنة لاحتياجات صندوق أموال الأمانة اللازمة لمساندة تدابير تخفيف الديون التي تقوم بها الجهات المقرضة المؤهلة. وتقدر التكاليف الكلية للبلدان الأربعة والثلاثين التي تم إعداد حسابات بشأنها بما يتراوح بين 3.37 مليار و3.42 مليار دولار أمريكي (بما في ذلك 100 - 150 مليون دولار أمريكي لعمليات التعزيز). ووصلت قيمة الموارد المتاحة في صندوق أموال أمانة المبادرة (بما في ذلك التعهدات وعائد الاستثمار) للجهات المقرضة المؤهلة بحلول سبتمبر/أيلول عام 2002 إلى 2.62 مليار دولار أمريكي. ونتيجة لذلك فإن هذا الصندوق يواجه فجوة تمويل للجهات المقرضة الإقليمية وشبه الإقليمية قدرها بين 750 مليون و800 مليون دولار أمريكي (بالمقارنة مع الفجوة التمويلية التي قدرت في اجتماع أكتوبر/تشرين الأول عام 2001 بنحو 700 مليون دولار أمريكي). وأشار موظفو البنك الدولي إلى أن الحاجة ستدعو إلى مزيد من تعهدات الجهات المانحة قبل أن تصل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نقطة اتخاذ قرارها، والمقررة حاليا في أوائل عام 2003. ولا تشمل هذه التقديرات: (i) التكلفة المحتملة للبلدان الأربعة التي لم تقدر تكاليفها (لاوس، ليبيريا، الصومال، السودان)؛ (ii) التمويل الإضافي المخصص من جانب الجهات المانحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال صندوق أموال أمانة المبادرة؛ (iii) مخصصات تغطية الجوانب غير المؤكدة في تقدير التكاليف. وأسفر الاجتماع عن تلقي تعهدات مؤقتة تقارب قيمتها نحو 850 مليون دولار أمريكي.

مستجدات السياسات عام 2002

12 - استمر التطور في إطار السياسات التشغيلية لمبادرة الديون عام 2002، ويمكن أن تؤدي بعض المستجدات إلى المزيد من الزيادات في تكاليف المبادرة.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

13 - **تمديد مهلة بند "الانقضاء"** - كان إرساء سجل إنجازات في ظل البرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الدولي للتنمية من بين المتطلبات الرئيسية للأعضاء المؤهلين للحصول على المساعدة في نطاق المبادرة. ونص برنامج العمل لعام 1996 على أن المبادرة ستكون مفتوحة في وجه كل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تنفذ أو تعتمد برامج للمواعمة والإصلاح يدعمها صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية في العامين اللاحقين، وبعد ذلك ستستعرض المبادرة ويتخذ قرار بشأن ما إذا كان بالمستطاع الاستمرار فيها. وهدف إدراج بند "الانقضاء" إلى منع تحول المبادرة إلى مرفق دائم؛ وكذلك إلى تشجيع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على اعتماد برامج مواعمة يمكن أن تحظى بدعم صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية. وقد قام المجلسان التنفيذيان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي باستعراض بند "الانقضاء" عام 1998 وعام 2000، ووفقاً على تمديد مهلة الانقضاء لمدة سنتين في كلتا الحالتين. وفي نهاية عام 2000 بدأت جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامج مواعمة بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. غير أن هناك ثمانية من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تقم بمثل ذلك بعد وهي: أنغولا، وبوروندي، وجزر القمر، والكونغو، وليبيريا، وميانمار، والصومال، والسودان. وباستثناء أنغولا فإن من المنتظر أن تتطلب كل هذه البلدان تخفيف الديون بموجب المبادرة بناء على تحليل أولي لحالة ديونها. وبالتالي فقد تم الآن تمديد مهلة بند "الانقضاء" حتى نهاية عام 2004 للسماح لهذه البلدان بإرساء سجل سياسات يتيح النظر في أمر توفير تخفيف الديون لها في نطاق المبادرة.

14 - **المتأخرات كجزء من الديون** - يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكجزء من سياسة مبادرة الديون في بلدان مرحلة ما بعد النزاعات، بإدراج المتأخرات ضمن الديون المستحقة في التاريخ الفاصل للديون المؤهلة. وكانت الحالة الأولى هي غينيا بيساو (2001)، وتلتها سيراليون (جرت الموافقة عليها عام 2002)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (من المنتظر منح الموافقة قريباً).

15 - **تعزيز نسبة صافي القيمة الحالية عند نقطة الإنجاز الذي كان متوقفاً عند نقطة اتخاذ القرار** - تشتمل مبادرة الديون المعززة على إمكانية تقديم تخفيف إضافي للديون عند نقطة الإنجاز في حالات استثنائية تسفر فيها عوامل خارجية عن تعبيرات سلبية أساسية في ظروف البلاد الاقتصادية ومن ثم في قدرة تحمل الديون. ومن بين الخيارات التي درست تعزيز التخفيف إلى ذلك المستوى فحسب (بالنسبة لنقطة الإنجاز) الذي كان متوقفاً عند نقطة اتخاذ القرار، عوضاً عن النسبة المستهدفة العادية للدين إلى الصادرات والبالغة 150%. وتعادل تكاليف تدابير التعزيز المحتملة في ظل هذه الافتراضات، والمقدرة بما يتراوح بين 0.2 مليار و 0.5 مليار دولار أمريكي، نحو نصف ما هو قائم بموجب المنهجية الراهنة. وكانت المناقشات التي دارت في ذلك الوقت قد أقرت بالمخاطر الأخلاقية المرتبطة بتعزيز نقطة الإنجاز وبأهمية عدم تقديم المزيد من المساعدة للتعويض عن رداءة تنفيذ السياسات. ومع ذلك فلقد كان هناك إقرار أيضاً بعدم اليقين الواسع الذي يسم التوقعات التي تتباين بين البلدان ولا يمكن تطبيقها كمعايير للتعزيز دون الإخلال بعدالة معاملة الحالات ذات الاستحقاق. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن الربط تلقائياً بين التعزيز عند نقطة الإنجاز وأي عتبة محددة للقدرة على تحمل الديون بالنظر إلى أن ارتفاع مستوى الدين يمكن أن يبرر من الزاوية الاقتصادية أحياناً إذا ما كان يستخدم في تمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تعزز القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل.

16 - **استبعاد التدابير الإضافية للتخفيف التي توفرها الجهات المقرضة الثنائية من حساب التعزيز** - ويجري النظر الآن أيضاً في مقترحات تقدمت بها عدة جهات مقرضة ثنائية بأن يستبعد التخفيف الإضافي للديون (خارج إطار سياسات مبادرة الديون) من حساب تعزيز نقطة الإنجاز. وفي حال حساب التعزيز قبل التخفيف الثنائي الإضافي فإن نحو 14-15



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك نصف حالات نقطة الإنجاز، ستكون ذات ديون عند نقطة الإنجاز تتجاوز عتبات المبادرة بمقادير تتراوح بين 2.0 مليار إلى 2.4 مليار دولار أمريكي. وبما أن زيادة تخفيف المبادرة ستحل محل جانب من التخفيف الثنائي الإضافي، فإن صافي التخفيف الإضافي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبافتراض أن كل الدين الفائض سيقود إلى التعزيز، يمكن أن يصل إلى نحو 1.5 مليار إلى 1.8 مليار دولار أمريكي (أو 1.1 مليار دولار أمريكي بعد مراعاة تقديرات التعزيز الراهنة). وكان من بين الاعتبارات التي أخذت في الحسبان عند تقدير هذا الخيار أن الأمر يقتضي توفير هذا التخفيف الإضافي أساسا من جانب الجهات المقرضة متعددة الأطراف والجهات المقرضة غير المندرجة في نادي باريس. ويعتبر توفير التخفيف القائم من الجهات المقرضة متعددة الأطراف غير ممول بالكامل بعد، كما أن العديد من الجهات المقرضة من غير نادي باريس مترددة بالفعل في توفير تخفيف الديون المطلوب حاليا. ومن المعتقد كذلك أن مثل هذا الوفاء لن يكون عادلا عبر البلدان لأن مقدار الدين الذي ستعفى منه تلك الجهات المقرضة الثنائية زيادة على مبادرة الديون قد لا يكون موزعا توزيعا متساويا على الحالات المستحقة. على أن المجلسين التنفيذي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكدوا أهمية تحقيق أهداف المبادرة، من خلال توفير أساس متين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون للحفاظ على القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل حينما تخرج من عملية المبادرة.

17 - وفي الاجتماع التقني لصندوق أموال أمانة المبادرة الذي عقد في أكتوبر/تشرين الأول عام 2002 طرح المزيد من الأسئلة فيما يتصل بتكاليف مثل هذا التعزيز. ولوحظ أن تقديرات التعزيز مغلفة بالكثير من عدم اليقين وأنها حساسة إزاء التغييرات البسيطة في المتغيرات الهامة مثل أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، والصادرات. وتطلع الجهات المانحة إلى تلقي وثيقة يقوم بإعدادها حاليا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول مسألة التعزيز. وطرح طائفة من الآراء حول منهجية التعزيز. واقترحت الجهات المانحة استبعاد الإلغاء الثنائي للديون المضاف إلى ما هو مطلوب في إطار المبادرة من حسابات القدرة على تحمل الديون التي يعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عند نقطة الإنجاز. وأشارت بضعة جهات مانحة أنها ستنتظر، عند الضرورة، في اعتماد وسائل ثنائية لضمان ذلك. بينما ذكرت جهات مانحة أخرى أن إلغاء الديون في ظل المبادرة يجب أن يستند فحسب إلى تحليل كامل للقدرة على تحمل الديون، وأكدت مجددا في هذا السياق مسانقتها للمنهجية الراهنة التي تشمل كل تدابير التخفيف الثنائي. وطلبت الجهات المانحة إلى المجلسين التنفيذي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي استعراض المسألة في ضوء التحليل الجديد الذي سيرد في المذكرة المشتركة المقبلة الصادرة عن المؤسسات. وفي هذا السياق العام فقد لاحظت بعض الجهات المانحة أنها ملتزمة بالفعل بإلغاء نسبة 100% من ديونها الثنائية، ودعت الجهات المانحة الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

ثالثا - مشاركة الصندوق في المبادرة

التقديرات الراهنة للتكاليف الإجمالية لمشاركة الصندوق في مبادرة الديون

18 - تشير التقديرات الراهنة إلى أن التكلفة الإجمالية بصافي القيمة الحالية لمشاركة الصندوق في مبادرة الديون الكاملة تصل إلى 230 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (308 ملايين دولار أمريكي)، وهو ما يناظر تكلفة اسمية



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تقديرية تبلغ 351 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (469 مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع أن تصل هذه التكاليف إلى ذروتها عام 2005 حينما تبلغ مستوى 39.5 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية.

التزامات الصندوق حتى الآن

19 - التزم الصندوق حتى الآن بتخفيف ديون البلدان الستة والعشرين التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة المعززة بما مجموعه 168 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة تقريبا (224 مليون دولار أمريكي). وبافتراض التحقيق الفوري لشروط نقطة الإنجاز واتباع نموذج التخفيف المبكر نسبيا للديون. فإن ذلك سيصل إلى 245 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (327 مليون دولار أمريكي) على امتداد فترات متباعدة، وفقا للبلد، بما يتراوح بين سنتين و 27 سنة (بالنسبة لساو تومي وبرنسيبي) أو حتى 35 سنة (بالنسبة لنيكاراغوا).

تخفيف الديون الذي وفره الصندوق

20 - كما يتبين من الجدول 3 فإن قيمة تخفيف الديون الذي وفره الصندوق حتى 31 أغسطس/آب عام 2002 يصل إلى نحو 20 مليون دولار أمريكي (24.8 مليون دولار أمريكي عند حساب حالات ما بعد النزاعات التي يقوم فيها الصندوق بتوفير تخفيف مؤقت). وتم تمويل ذلك بالاعتماد على 7.0 ملايين دولار أمريكي من مساهمة هولندا، و 4.8 مليون دولار أمريكي من مساهمة ألمانيا، و 1.3 مليون دولار أمريكي من عائد الاستثمار في صندوق أموال أمانة المبادرة التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ذاته، و 11.7 مليون دولار أمريكي (أي نسبة 47%) من موارد الصندوق الذاتية.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجدول 3 - التوفير الموفر ومصادر الأموال (بالدولارات الأمريكية في 31 أغسطس/آب 2002)

الموارد في صندوق أموال أمانة مبادرة الديون التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية		التخفيف الموفر (بالقيمة الإسمية)	
7 008 638	هولندا	5 505 380	بوليفيا
4 789 542	ألمانيا	1 410 520	بوركينافاسو
		914 155	غيانا
		1 678 124	مالي
		3 060 913	موزامبيق
		734 562	تنزانيا
1 312 242	عائد الاستثمار	6 576 116	أوغندا
11 728 847	موارد الصندوق الذاتية	2 216 018	غينيا بيساو ¹
		2 743 481	سيراليون ¹
24 839 269	المجموع	24 839 269	المجموع

1 التخفيف المؤقت: يناظر المتأخرات في 30 سبتمبر/أيلول عام 2002، محسوما منها مقادير استرداد خسارة صافي القيمة الحالية المدرجة في حزمة تسوية المتأخرات والتي تشكل أيضا جزءا من المتأخرات.

جهود الصندوق لتعبئة الموارد

21 - كما يتضح من الجدول 4 (وبعد مراعاة التقلبات في أسعار الصرف - انظر حاشية الجدول)، فقد تعهدت حكومة هولندا دعما لاحتياجات الصندوق من الموارد من أجل مساهمته في المبادرة الأصلية، وحفاظا على قدرته على تمويل قروض جديدة، بتقديم مبلغ 26.62 مليون جلد هولندي (نحو 15.4 مليون دولار أمريكي، بسعر العملة في تاريخه) في المساهمات التكميلية في إطار التجديد الرابع لموارد الصندوق. وفي عام 2001، خصصت حكومة ألمانيا 15 مليون مارك ألماني (نحو 6.6 مليون دولار أمريكي) من مساهمتها في صندوق أموال الأمانة للديون المستحقة للصندوق، تصرف خلال ثلاث سنوات. وبخلاف مساهمة هولندا وألمانيا، فإن مشاركة الصندوق في المبادرة تمول الآن من موارده الداخلية التي كان يمكن لولا ذلك تخصيصها للالتزامات بتقديم قروض ومنح جديدة بمقتضى برنامج العمل. كما تلقى الصندوق ما مجموعه 120 مليون فرنك بلجيكي (2.97 مليون يورو) من الموارد التي تعهدت بها الحكومة البلجيكية إلى صندوق أموال أمانة مبادرة الديون، وسيخصص هذا المبلغ للتخفيف المقبل لديون جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرض الجدول 3 التخفيف الموفر حتى 31 أغسطس/آب عام 2002 ومصادر الأموال المصروفة.

22 - كما تلقى الصندوق التزامات رسمية على النحو التالي: (i) ما يصل إلى 3 ملايين دولار أمريكي من الموارد المخصصة لبلدان بعينها التي تعهدت بها الحكومة السويسرية لصندوق أموال أمانة المبادرة؛ (ii) مساهمة تكميلية لاحتياجات الصندوق المتعلقة بالمبادرة من الحكومة الإيطالية بمقدار 3.72 مليون يورو؛ (iii) ما يعادل 17 مليون دولار من الحكومة السويدية عبر صندوق أموال أمانة المبادرة (انظر الجدول 4).



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجدول 4 - المساهمات الخارجية للمساعدة على تمويل تكاليف مبادرة الديون التي يتحملها الصندوق (بالدولارات الأمريكية، وبأسعار الصرف الحالية¹)

2 713 086	بلجيكا
7 051 924	ألمانيا
3 874 193	إيطاليا
11 748 859	هولندا
17 000 000	السويد
3 000 000	سويسرا
45 388 062	المجموع

1 - تجدر الإشارة إلى أن هذه الموارد المتعهد بها تصرف على مدى الزمن وفي شرائح، ومن ثم فإن القيمة الدلارية تختلف عن المقدار المتعهد به بسبب التقلبات في أسعار الصرف.

23 - ورغم هذه المساهمات الخارجية المهمة، فثمة قلق من أن تؤثر المستويات المرتفعة لتخفيف الديون خلال السنوات العشر المقبلة، ولا سيما بين عامي 2003 و2005؛ على قدرة الصندوق على مواصلة برنامج الإقراض وأن تخل بسلامة هيكله المالي. ولذلك فقد غدت مسألة التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية مسألة مهمة. ولم يتم تحديد التوازن المطلوب بقيم عامة، وهو يعتمد على الوضع المالي للمؤسسات المالية الدولية وقدرتها على المشاركة في المبادرة. ربما أن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية يمول نسبة 27.3% من تخفيف الديون من موارد صندوق أموال أمانة المبادرة، وأن النسبة المناظرة لمصرف التنمية الأفريقي تصل إلى 84%، فإن من المهم ضمان مستوى من إضافة الموارد أيضا لمشاركة الصندوق في مبادرة الديون يشابه ما يقدم للمؤسسات المالية الدولية الأخرى. ويمكن أن يتم ذلك عبر ضمان الوصول العادل إلى صندوق أموال أمانة المبادرة، على غرار ما تحظى به المؤسسات المالية الأخرى، و/أو عبر التمويل المباشر لمبادرة الديون.

24 - وبهدف تحديد التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية للصندوق، فقد أوصت الوثيقة REPL. VI/3/INF.3، المعنونة "تمويل مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" بمراعاة الاعتبارات التالية:

- ان قاعدة موارد الصندوق محدودة، كما يتبين من التصورات المالية التي نوقشت في إطار هيئة المشاورات للتجديد السادس لموارد الصندوق.
- أثناء التجديدين الأخيرين لموارد الصندوق، كان 22% من مجموع المساهمات من البلدان النامية المدرجة في القائمتين بآء وجيم. ويقارن ذلك مع نسبة متوسطة قدرها 2.1% للمؤسسة الدولية للتنمية، و4.6% لمصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي، و8.3% لصندوق العمليات الخاصة في مصرف التنمية في البلدان الأمريكية. وهكذا نجد أن جزءا كبيرا من موارد الصندوق الأساسية يأتي من مساهمات البلدان النامية في تجديد موارد الصندوق. أي أن جزءا كبيرا من تخفيف الديون بمقتضى المبادرة تموله



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

البلدان النامية نفسها. وهو ما يثير تساؤلا لدى بعض البلدان الأعضاء النامية من أن مساهماتها التي تقدمها إلى الصندوق لاستئصال الفقر تتناقص.

- تخصص نسبة تقرب من 40% من التزامات برنامج الإقراض في الصندوق إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ومن ثم فإن الصندوق يخرط بشكل كبير في مبادرة الديون، ويتحمل جانبا واسعا من تكاليفها. وهكذا فإن مساهمة الصندوق في المبادرة أقرب إلى مساهمة مصرف التنمية الأفريقي فيها منه إلى مساهمة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.
- إذا أدى تعذر تدبير موارد خارجية إضافية لمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تخفيض برنامج الإقراض، فإن أفريقيا والمجموعة التي تقتض شروط تيسيرية للغاية (70% من قروض الصندوق) ستضربان ضرا بالغا.

25 - بناء على ما تقدم، فمن الموصى به أن يكون التوازن بين موارد الصندوق الداخلية وموارده الخارجية، أقرب إلى توازن مصرف التنمية الأفريقي. ومع الأخذ في الاعتبار السمات التنظيمية وتلك الخاصة ببرنامج الإقراض في الصندوق، والتي هي أقرب إلى سمات مصرف التنمية الأفريقي، فمن الموصى به السعي للحصول على تمويل خارجي يقرب من نسبة 66% من التكاليف الإجمالية لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما يوصى بأن يسلك الصندوق طريقين اثنين لتعبئة موارد خارجية إضافية هما:

- يمكن للدول الأعضاء في الصندوق أن تزود الصندوق مباشرة بموارد إضافية لمساعدة تمويل مساهمته في المبادرة، على غرار ما قامت به هولندا، وتعهد إيطاليا؛
- وتستطيع هذه البلدان تمكين الصندوق من الوصول إلى صندوق أموال أمانة المبادرة، على غرار تعهدات بلجيكا، وألمانيا، وسويسرا، والسويد، وبالمستوى الموصى به أعلاه. وينبغي القيام بذلك في سياق الاجتماعات التقنية المقبلة لصندوق أموال أمانة المبادرة وتجديدات موارده.

26 - وتابع عدد كبير من الدول الأعضاء في الصندوق هذه المسألة (الطريق الثاني) في الاجتماع التقني لصندوق أموال أمانة المبادرة في أكتوبر/تشرين الأول الذي حضره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضا بصفة مراقب. وخلال هذا الاجتماع طلبت الجهات المانحة تزويدها بإيضاحات عن الجوانب التالية: (i) توقيت نقطة الإنجاز لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار؛ (ii) وضع المداورات مع السودان؛ (iii) احتياجات التمويل بالنسبة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما طلبت هذه الجهات إلى مصرف التنمية الأفريقي تزويدها ببيانات مفصلة بحسب السنوات للتكاليف التي يتحملها في مبادرته الخاصة بالديون. وأكدت بعض الجهات المانحة أيضا الحاجة إلى عملية دراسة منظمة لإدراج مؤسسات أخرى متعددة الأطراف للحصول على المساعدة من صندوق أموال أمانة المبادرة ومقدار الدعم المالي الذي يمكن تقديمه. وطلبت الجهات المانحة إلى الصندوق أن يتقدم بمعلومات مفصلة عن التبعات التمويلية التي يتحملها بسبب المبادرة بحيث يمكن لها أن تعيد النظر في أمر وصول الصندوق إلى صندوق أموال أمانة المبادرة. وبالطبع فإن الصندوق سيستجيب لهذه الدعوة.



رابعاً - التوصيات

27 - إن المجلس التنفيذي مدعو إلى القيام بما يلي:

- أن يحيط علماً بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومشاركة الصندوق في هذه المبادرة؛
- أن يلاحظ مستجدات السياسات المتعلقة بمبادرة الديون والأثر المحتمل على تكاليف المبادرة؛
- أن يساند جهود الصندوق لتعبئة موارد خارجية إضافية وأن يرحب بالمزيد من العمل بهذا الشأن على أساس ما طرحتة الوثيقة REPL.VI/INF.3؛ و
- أن يؤيد رفع فحوى هذا التقرير المرحلي لعام 2002 إلى الدورة المقبلة لمجلس المحافظين بغرض الإحاطة والعلم.

